يواصل اليوم مناقشته لموضوع الوديان والأراضي الزراعية

مجلس الشورى: الدولة نفذت عدداً من المشاريع الكبيرة التي ساهمت في توسيع رقعة الأراضي الزراعية

الوديان الزراعية جزء أصيل من الهوية التاريخية والحضارية لليمن

صنعاء/سبأ:

ثمن الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى باسم المجلس تثميناً عالياً المبادرة الكريمة لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية التي دعا من خلالها الفصائل الفلسطينية وفي مقدمتها فتح وحماس إلى حوار مصالحة برعاية إقليمية، تفضي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال ستة أشهر.

وقال رئيس مجلس الشورى في كلمة له أمس في افتتاح الاجتماع الثالث من دورة الانعقاد السنوية الأولى لمجلس الشورى للعام الجاري (2009م) والذي سيكرس لموضوع الوديان والأراضي الزراعية، لقد شكلت مبادرة فخامة الأخ الرئيس إسهاماً متميزاً في هذه المرحلة بالغة الأهمية من تاريخ الشعب الفلسطيني الشقيق، واستطاعت أن تثير نقاشاً إيجابياً، كشف عن مستوى التقدير الذي تكنه مختلف الأطراف الفلسطينية لليمن وقائده.

رئيس المجلس: القوى الفلسطينية مطالبة بأن تظهر إرادة سياسية مسؤولة تجاه استحقاق المصالحة

ولفت رئيس مجلس الشورى في كلمته إلى مشهد الإصرار على الحياة الذي عبر عنه مئات الآلاف من الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة، وغيرهم من مواطني غزة، وبرزت من خلاله عظمة هذا الشعب ومستوى صموده ومقدرته على التحدي.

وقال إنه لحري بالقوى السياسية الفلسطينية، بعد هذا العدوان الغاشم، وما قابله من صمود أسطوري، أن تظهر إرادة سياسية مخلصة تجاه استحقاق المصالحة، وأن تتعامل بمسئولية تجاه استحقاقات ما بعد العدوان، والالتفات إلى القضايا الأساسية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها الاستقلال والعودة والدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

وبشأن موضوع الوديان والأراضي الزراعية الذي يناقشه المجلس وصف رئيس مجلس الشورى الموضوع بأنه كان وما يزال أحد الأولويات الهامة لليمن دولة ومجتمعاً، معتبراً أن الأودية الزراعية ليست فقط أحد مكونات القطاع الزراعي، الذي يعد من القطاعات الاقتصادية الهامة في بلادنا، ولكنها الأرضية التي تأسست عليها في الماضي السحيق الدول والحضارات اليمنية العظيمة، وبها عُرف باليمن بـ « العربية السعيدة».

وقال إن الوديان الزراعية بهذا العمق، تعتبر جزءاً أصيلاً من الهوية التاريخية والحضارية لليمن، فضلاً عن كونها مصدر خير للأجيال اليمنية في الماضي كما في الحاضر وفي المستقبل.

وأشار رئيس مجلس الشورى إلى ما تحقق خلال الثلاث العقود الماضية على صعيد العناية بالأودية والأراضي الزراعية، حيث تم توظيف مليارات الريالات، في إقامة السدود والحواجز المائية وشبكات الري الحديثة، وقنوات تصريف السيول التي تؤدي مهمة مزدوجة هي الري والحماية.

وقال لقد أدت جهود الدولة فيما يخص الاهتمام بالأودية الزراعية وتنفيذ مشاريع كبيرة فيها، إلى توسيع رقعة الأراضي الزراعية المروية، واستصلاح مساحات واسعة من الأراضي الزراعية للاستفادة من تلك المشاريع وفي مقدمتها السدود وقنوات تصريف السيول.

وأكد حرص المجلس على الوقوف أمام المهددات التي ما تزال بعض الأودية والأراضي الزراعية بما فيها المدرجات تواجهها نتيجة تراجع منسوب المياه الجوفية، والتحولات في أنماط الحياة السكانية بما في ذلك زيادة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة.وأعرب عن أمله في أن يصبح هذا الموضوع، محل اهتمام رسمي وشعبي، لأنه يتعلق بأحد خياراتنا الأساسية في تعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره.

إلى ذلك قدمت لجنة الزراعة والأسماك والموارد المائية تقريرها حول الموضوع والذي قام بقراءته رئيس اللجنة الدكتور عبد الله المجاهد ونائب رئيس اللجنة علي محمد الواحدي، وعضو اللجنة مانع الصيح، وعضوا مجلس الشورى الدكتور أحمد الأصبحي، ويحيى قحطان.

وقد اشتمل التقرير على أربعة أقسام تناول الأول الأشكال المختلفة من التدهور الذي تتعرض له الأراضي الزراعية، والثاني تناول الوضع الراهن لبعض الوديان الرئيسية، فيما تناول القسم الثالث الملخص والاستنتاجات، وتضمن القسم الرابع التوصيات، فضلاً عن ملحق بالجداول والرسوم البيانية.

وأفاد التقرير أن مساحة الأراضي الزراعية من بين العامين 2005 و2007 تصل إلى 1.490.032 هكتاراً، زرعت بمختلف أنواع المحاصيل الزراعية، منها 890.633هكتاراً زرعت بالحبوب والخضار، في حين تصل المساحة الصالحة للزراعة إلى 1.609.484 هكتاراً.

ولاحظ التقرير وجود تراجع في الأراضي الصالحة للزراعة خلال السنوات الماضية يقدر بآلاف الهكتارات، بسبب إقامة بعض المشاريع بما فيها الطرق على حساب الأراضي الزراعية، والتوسع العمراني، وتدهور واندثار المدرجات،وانتشار النباتات البرية المتطفلة، والتلوث فضلاً عن إهمال الأراضي الزراعية لسنوات.

وتناول التقرير نماذج عن الأوضاع الراهنة في بعض الأودية الرئيسية والأراضي الزراعية التي تتعرض للتدهور، وشملت تلك الأودية: وادي حضرموت، وبيحان، وتبن، وموزع، ورسيان، وأودية الجوف.

واستنتج التقرير أن معظم الأودية تتعرض للانجراف بسبب السيول الكبيرة، وأن العديد من المنشآت المائية القديمة أو المقامة حديثاً تحتاج إلى الصيانة،مما يستدعي القيام بأنشطة مهمة في تلك الوديان في إطار هيئات تطوير ينبغي أن تشمل مختلف مناطق البلاد، فضلاً عن الاستنزاف الكبير للمياه وللتربة الزراعية.

هذا وقد أوصى تقرير اللجنة المختصة بسرعة إيجاد إدارة معنية بتشغيل وإدارة المنشآت المائية القديمة والحديثة، في كل من شبوة وحضرموت، وآلية لصيانة السدود والمنشآت المائية في مختلف المحافظات، وإزالة كل المنشآت والمباني التي تم استحداثها في مجاري السيول، وإدخال شبوة ضمن هيئة تطوير المناطق الشرقية، والمحويت في هيئة تطوير المناطق الشمالية.كما أوصى التقرير بإعادة النظر في مشاريع التنمية الريفية التي لا تغطي كل الأراضي اليمنية، وإلزام الجهات المعنية بوضع الترتيبات العملية لحماية المدرجات الزراعية، وإيقاف المشاريع التي تحجز مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وبعدم منح التراخيص لإقامة منشآت سكنية في الأراضي الزراعية، وتجنب شق الطرق في الأراضي الزراعية، ومنع زراعة القات في مساحات زراعية جديدة، وتطوير أساليب مكافحة النباتات المتطفلة، والحد من الزحف الصحراوي.

وسيواصل مجلس الشورى مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.حضر جلسة أمس من الجانب الحكومي الأخوة رئيس الهيئة العامة للجزر اليمنية عوض عبد الله بامطرف، ومدير عام الغابات بوزارة الزراعة والري علاء الدين محمد عبدالله وعدد من المسئولين في الوزارة وفي الجهات ذات العلاقة.

عقب التوقيع على اتفاقية الدعم البريطاني لتعزيز بيئة الاستثمار والأعمال في اليمن

وزير التخطيط : بريطانيا الممول الرئيسي لتنفيذ الإصلاحات الوطنية التي تتبناها الحكومة

وزير التنمية البريطاني : منهجية اليمن وجديتها في تطبيق الإصلاحات اكسبتها تقديرا واحتراما دوليا

صنعاء / سبأ :

وقع أمس بوزارة التخطيط والتعاون الدولي على اتفاقية الدعم البريطاني لتعزيز بيئة الاستثمار والأعمال في اليمن بكلفة إجمالية تصل إلى « ثمانية ملايين وتسعمائة ألف جنية إسترليني .

وتقضي الاتفاقية التي وقعها عن الجانب اليمني نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي وعن الجانب البريطاني وزير التنمية الدولية البريطاني مايكل فوستر بتقديم وزارة التنمية الدولية البريطانية مبلغ ثمانية ملايين وتسعمائة ألف جنية إسترليني يكرس لتعزيز جهود الحكومة اليمنية الهادفة إلى تحسين بيئة الاستثمار والأعمال في اليمن .

وأكد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية في تصريح لـ وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الاتفاقية الموقعة ستمكن اليمن من الاستفادة من الخبرات الدولية لتعزيز جهودها الهادفة إلى تحسين بيئة الاستثمار والأعمال في اليمن وفق أفضل الممارسات العالمية، مشيدا بمستوي التعاون الثنائي المتنامي بين اليمن وبريطانيا التي تعد الممول الرئيسي لتنفيذ الإصلاحات الوطنية التى تتبناها الحكومة اليمنية والمنطلقة من خصوصية الاحتياجات اليمنية .

من جهته أشاد وزير التنمية الدولية البريطاني بالعلاقات الثنائية المتنامية بين المملكة المتحدة واليمن ،منوها بالانجازات التى حققتها اليمن على صعيد تطبيق الإصلاحات الوطنية .. مشيرا الى أن منهجية وجدية اليمن في تطبيق الإصلاحات اكسبتها تقديرا واحتراما دوليا.

واكد الوزير البريطاني حرص الحكومة البريطانية على تعزيز وتطوير اطر التعاون المشترك مع الجمهورية اليمنية.

وكانت قد عقدت في وقت سابق من توقيع الاتفاقية جلسة المباحثات الرسمية بين الجمهورية اليمنية والمملكة المتحدة برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم اسماعيل الأرحبي ووزير التنمية الدولية البريطاني مايكل فوستر.

وتطرقت المباحثات اليمنية – البريطانية الى جملة من القضايا المتصلة بتعزيز التعاون الثنائي بين اليمن وبريطانيا .

ورفعت الحكومة البريطانية سقف الدعم المقدم لليمن خلال الفترة من (2006م – 2011م) إلى 400 بالمائة وذلك في إطار اتفاقية الشراكة التنموية مع الحكومة اليمنية والتي تم التوقيع عليها في أغسطس من العام 2006، واصفة تلك الشراكة بأنها الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط والسابعة على المستوى العالمي. وبلغ أجمالي الدعم البريطاني المقدم لليمن خلال العام 2008م مبلغ « 20» مليون جنية إسترليني .

حضر المباحثات وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحي بن يحي المتوكل ووزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية الدكتور مطهر العباسي ووكيل الوزارة لقطاع برمجة المشاريع المهندس عبدالله الشاطر ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري ومستشار وزير التخطيط والتعاون الدولي محمود قائد ورئيس وحدة تنسيق المساعدات الخارجية بالوزارة نبيل علي شيبان وممثل وزارة التنمية الدولية البريطانية بصنعاء ساره وايت والسفير البريطاني بصنعاء تيم تورلو.

إلى ذلك غادر صنعاء أمس وزير التنمية الدولية البريطاني مايكل فوستر بعد زيارته الرسمية لليمن التي استغرقت يومين التقى خلالها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وعددا من المسئولين في الحكومة.

وفي تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أوضح مدير عام التعاون الدولي مع أوروبا والأمريكيتين بوزارة التخطيط والتعاون الدولي نبيل شيبان أن الحكومة البريطانية أكدت مجددا دعمها ومساعدتها للحكومة اليمنية لدعم مسيرة التنمية في اليمن للإصلاحات الوطنية ورفع سقف المساعدات السنوي إلى خمسين مليون جنية إسترليني بحلول العام 2011م .

وقال« الدعم البريطاني جاء رغم التحديات العالمية المتعلقة بتداعيات الأزمة المالية العالمية الذي تحدث الكثير بأنها قد تؤثر على تدفق المساعدات الدولية»

كان في وداعه نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الأرحبي.

الورشة الوطنية حول القوانين التجارية توصي :

إزالة تضارب النصوص في بعض القوانين

المطالبة بإصدار قانون التجارة الالكترونية

صنعاء / سبأ:

أوصى المشاركون في الورشة الوطنية حول القوانين التجارية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في اليمن ، التي عقدت أمس بصنعاء ، بضرورة تفعيل دور الوزارات المعنية فيما يتعلق بتعديل القوانين التجارية، وإزالة تضارب النصوص في تلك القوانين خاصة قانون الضرائب .

ودعا المشاركون في الورشة التي نظمتها وزارة العدل بالتعاون مع المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ببيروت , بمشاركة 50 مشاركا (قضاة ومحامين ورجال اعمال واساتذة جامعات) الى وجود نصوص قانونية تؤدي إلى مخرجات تخدم الاقتصاد والتنمية بما يقلل من حجم البطالة .

وطالب المشاركون في توصياتهم بإعادة النظر في بعض القوانين الصادرة مثل قانون الرسوم القضائية والاثبات والضرائب ، ومعالجة النصوص الخاصة بقانون الاستثمار بحيث يتم ربطها بالبيئة اليمنية والمصلحة الوطنية .

كما طالبوا باصرار قانون التجارة الالكترونية ، وضرورة وجود نصوص واضحة تحرم تصرفات رؤساء المجالس في البنوك فيما يتعلق بمنح القروض .

واكدت التوصيات ضرورة وقوف المشرع اليمني حول القواعد التي تتعلق بسلوك الموظفين خاصة المحاسبين القانونيين .

وشددت على ضرورة تضافر التشريعات التجارية مع التشريعات المكملة الاخرى مثل قانون منع الاحتكار والغش التجاري .

وفي الجانب الآخر أشاد المشاركون في توصياتهم بالخطوات التي قطعها القضاء التجاري اليمني، واهتمام القيادة السياسية لدعم عملية الاصلاحات القضائية وتعزيز استقلال القضاء.

وأكدوا ضرورة المحافظة على التخصص أثناء الحركات القضائية، واستمرار التدريب والتأهيل للقضاة .

وكان وزير العدل الدكتور غازي شائف الاغبري اكد في إفتتاح الورشة ان القوانين التجارية موضوع حراك واسع تقوم به الحكومة، من خلال لجنة وزارية عليا لتعديل القوانين المتعلقة بالتجارة والاستثمار .

واوضح الوزير الاغبري «أن التعديلات التي ستتبناها الحكومة ستقوم على رؤى واضحة تنطلق من قواعد وأسس تحاكي الواقع ، وتواكب التطورات والمتغيرات وتلبي المتطلبات الدولية» .

واكد وزير العدل على أهمية الورشة كونها مكرسة لدراسة التقرير الوطني حول القوانين التجارية في الجمهورية اليمنية ، والذي تم إعداده في إطار مشروع تطوير بيئة الأعمال المحيطة بالقضاء التجاري في اليمن (تنفيذ العقود التجارية وتغطية الديون) .

وقال « الورشة تكتسب أهمية كبيرة كونها تمثل أداة جديدة لتعامل مع قضايا الإصلاحات خاصة التشريعية ، بالاضافة إلى انها تشكل إطاراً للحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وذلك من خلال رصد وجهات نظر القطاع الخاص واساتذة الجامعات والمحامين والاتحادات ذات العلاقة حول اولويات تحديث القوانين التجارية لتتلاءم مع متطلبات الاستثمار وضرورات التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية.

ونوه الأغبري إلى أهمية مخرجات الورشة في الإسهام بإعادة صياغة وتطوير التقرير الوطني حول القوانين التجارية للجمهورية اليمنية، ليكون معبرا عن حقيقة وواقع هذه القوانين، وتحديد أولويات تحديث القوانين التجارية لتتلاءم مع متطلبات الاستثمار وضرورات التنمية الاقتصادية في اليمن.

وأشاد الاغبري بالدعم الذي يقدمه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ببيروت، لعمليات الإصلاح في اليمن .

من جانبه أكد ممثل المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ببيروت أهمية الورشة في إيجاد إطار صالح للحوار بين ممثلي القطاع العام والخاص، يلامس المشكلات الحقيقية التي تعيق عملية التنمية .

وكان المشاركون ناقشوا اوراق عمل حول السياسات المالية والاقتصادية اليمنية ، والتقرير الوطني حول واقع القوانين التجارية في اليمن ، ونظام القضاء التجاري في اليمن.

أخي المواطن
أختي المواطنة

جرعة واحدة من اللقاح ضد مرض الكزاز لا تكفي لاكتساب النساء مناعة كاملة، بل يجب الحرص على استكمال جرعاته الخمس في مواعيدها

حملة التحصين للتخلص من مرض الكزاز الوليدي، في الفترة من(24-29يناير2009م)، بمحافظات (صنعاء- تعز- حضرموت- أبين- المحويت- حجة- مأرب- ذمار- البيضاء - عمران- شبوة- ريمة- صعدة- المهرة)